كـــــلام ابـــيـــض

سارقو الكهرباء

■ جلال حسن

بات من الواضح ليس هناك أي حل لازمة انقطاع التيار الكهربائي في الاجل القريب، المشكلة على حالها، والانقطاع باق، وكل الحلول مؤقتة من القطع المبرمج، ورفع التجاوزات الى ترشيد الاستهلاك، فضلا عن التصريحات بشأنها، باتت لم تثرانتباه المواطن بما يقنعه أو يرضيه او يوحي له بامل قريب.

بل صار لزاما على المواطن اللجوء الى المولدات الاهلية كحل بديل ليس له بد على حرارة الشكوى من الاتربة وارتفاع درجات الحرارة والانقطاع المستمر، يقابل ذلك رفع اسعار الامبير من قبل اصحاب المولدات الذين يتحكمون في عباد الله كلما اشتدت ازمة الكهرباء واستحكمت حلقاتها هماً وغماً للمواطنين، وابسط اسباب القطع، افتعال اعطال في الماكينة أو شح الوقود.

بعض اصحاب المولدات لجأ الى اسلوب ماكر ومخرب وهو: سحب خط كهربائي من أي محولة كهربائية قريبة من موقع مولدته وربطها على خط التجهيز المغذي للمشتركين، والادهى من ذلك سحب خط ثان من تقاطع قريب منه وتحديدا للمولدات التي تقع بين تقاطعين مختلفين يتناوبان بالقطع المبرمج عبر (كيبل) ضغط عال وربطه ايضا بالمولدة. وبذلك يؤمن خطين كهربائيين، باوقات مختلفة بالعمل، والغاية من ذلك لتقليل استهلاك الوقود، وتخفيف ضغط العمل على تشغيل المولدة.

هذا التصرف اللا مسؤول والخاطيء بجميع الحسابات، يؤثر سلبا على حصة الحي المجاورمن الكهرباء وحرمانهم من حصتهم المقررة، اذا عرفنا سلفا ان انتاج الطاقة الكهربائية شبيه تماما بانتاج تجهيز الماء من الاسالة لان كمية الضخ او التجهيز محسوبة بالكمية المصروفة، واي احمال اضافية تحدث مشاكل فنية تؤدي الى حرق محولات الضغط الواطيء وانصهار الكيبلات وضعف التيار على حساب الحي المجاور فضلا عن الاعطال المفاجئة وانقطاع الاسلاك الناقلة.

الغريب في الامر والمؤسف ان يصل الجشع الى التخريب المتعمد، دون حساب العواقب الوخيمة على هذه الافعال واثارها الوخيمة على حقوق الاخرين.

الكهرباء باتت المشكلة الثانية في ملف الازمات، والاشتراك في مولدة الشارع لا يعني النعيم بالكهرباء بل يعني ان المشترك سيكون تحت رحمة (بائع الكهرباء) الذي يفرض سعر الامبير النهاري بسعر مختلف للامبير الليلي بألاعيب وممارسات وضغوطات ما انزل الله بها من سلطان.

من هنا نعول على وزارة الكهرباء والمجالس البلدية ومجلس محافظة بغداد وضع ضوابط وتعليمات واضحة وصريحة تنظم عمل المولدات الاهلية ومتابعة الاحياء السكنية في بغداد على هكذا تصرفات مغلوطة، واتخاذ الاجراءات القانونية بحق المقصرين والمخالفين، وتكثيف الزيارات الميدانية على اداء هذه المولدات التي وصلت بتجاوزاتها الى حد لا يمكن السكوت عنه نهائيا.

jalalhasaan@yahoo.com

المحافظ: بعض شركات الاستثمار مفلسة وتعمل بالنصب والاحتيال

مشاريع الاستثمار في ذي قار: صخب إعلامي لا أثر له على أرض الواقع

تشجيع اصحاب رؤوس الاموال على الاستثمار في المحافظة

□ الناصرية/ حسين العامل

كثيرة هي المشاريع الاستثمارية التي اعلن عنها في محافظة ذي قار خلال العام الماضي والاشهر الخمسة من السنة الحالية لكن ما يلاحظ ان معظم تلك المشاريع التي تم التعاقد عليها ومنحت تراخيصها للشركات الاستثمارية العربية والعالمية لم تجر المباشرة في تنفيذها على ارض الواقع وظلت حبرا على ورق رغم التهليل الاعلامي الذي قوبلت به من الاوساط الرسمية والشعبية.

ويعزو رئيس هيئة استثمار ذي قار وكالة المهندس علي عبد العباس اسباب التلكؤ الحاصل في تنفيذ المشاريع الاستثمارية المعلن عنها الى تعقيد الاجراءات الادارية في الدوائر الحكومية والى تاخر صدور التوجيهات الوزارية المتعلقة بتعديلات قانون الاستثمار الى الدوائر المعنية مشيرا الى ان المستثمر يطالب هيئة الاستثمار بسند الملكية وفق قانون الاستثمار المعدل لكن تاخر صدور التوجيهات الوزارية للعمل بموجب القانون المذكور يحول دون ذلك ويؤدي بالنتيجة الى تاخر تنفيذ المشروع.

وبالمقابل يرى رئيس مجلس محافظة ذي قار المهندس قصي العبادي ان احد اهم اسباب تلكؤ المشاريع الاستثمارية يتمثل بعدم تمكن هيئة استثمار ذي قار من خلق مناخ استثماري قادر على استقطاب المستثمرين.

واوضح العبادي خلال مؤتمر صحفي عقد مؤخرا في قاعة اجتماعات المجلس وحضرته المدى:

"ان هيئة استثمار ذي قار عمرها سنة ونصف السنة لكنها لم تتمكن حتى الان من خلق مناخ استثماري جيد ولم تستقطب الكثير من المستثمرين الكفوئين".

واضاف وقد قدم رئيس الهيئة استقالته مؤخرا وسيتم اختيار آخر، ونامل بذلك تهيئة بيئة استثمارية ملائمة لجذب الاستثمارات وتشجيع اصحاب رؤوس الاموال على الاستثمار في المحافظة.

ومن جانبه يصب محافظ ذي قار طالب كاظم الحسن اللوم على الشركات الاستثمارية في تباطؤ تنفيذ مشاريع الاستثمار في المحافظة مشيرا الى تورط بعض الشركات الاستثمارية في اعمال النصب والاحتيال.

واوضح الحسن وهو يجيب على سؤال للمدى حول مدى جدية الشركات الاستثمارية في تنفيذ المشاريع:

"ليس كل الشركات الاستثمارية التي نتعامل معها تمتلك الجدية والصدق في تعاملاتها وبعضها مفلسة وتعمل بالنصب والاحتيال وتبحث عن تعاقدات بالباطن مع شركات اخرى بعد حصولها على التراخيص الاستثمارية والارض مجانا. واضاف خلال مؤتمر صحفي عقد مؤخرا في ديوان المحافظة"فقد وصلتني تحذيرات عديدة من التعامل مع الشركات العربية التي تسعى الى التعاقد مع المحافظة والحصول على الارض بلا مقابل لتتعاقد فيما بعد مع شركات اخرى لتمويل المشروع كونها شركات مفلسة".

واستدرك محافظ ذي قار لكن التعاطي مع قطاع الاستثمار ليس سهلا فهو يتطلب معلومات وبيانات دقيقة عن المستثمرين وتقييم دقيق لقدرتهم ومدى تمكنهم من الايفاء بالتزاماتهم تجاه المحافظة. مشيرا الى تنوع مشاكل الاستثمار في المحافظة فمنها ما يتعلق بالدوائر والقوانين المركزية ومنها ما هو مرتبط بجدية الشركات الاستثمارية.

واضاف كما ان هناك جهات دولية تعمل على تخويف المستثمرين من غير مواطنيها من الاستثمار في المحافظة، لانها لا تريد دخول مستثمرين غير مستثمريها.

وكانت هيئة استثمار ذي قار قد اعلنت وفي مناسبات عديدة عن التعاقد ومنح التراخيص الاستثمارية لعشرات الشركات العربية والاجنبية وفي قطاعات استثمارية مختلفة لكن أي من الشركات لم يباشر بصورة جدية في تنفيذ المشاريع المذكورة ولا سيما مشاريع الاسكان التي تتضمن الاف الوحدات السكنية والمدينة الصناعية والمدينة السياحية والفندق السياحي وميناء الناصرية النهري ومحطة الكهرباء الاستثمارية.

حيث هدد المعاون الفني لرئيس مجلس محافظة ذي قار عبد الحسين هادي هجر وعبر وسائل الاعلام المحلية بسحب التراخيص الاستثمارية من احدى الشركات المتعاقدة على تنفيذ مجمع الاحرار السكني وذلك لتلكؤها في تنفيذ المشروع المذكور كما القى باللائمة على وزارة الكهرباء لتباطؤها في منح الموافقات الرسمية اللازمة لانشاء محطة كهرباء استثمارية بطاقة ٥٠٠ ميكا واط.

الحالة الجوية
الطقس: مشمس
شروق الشمس: ٤:٥٥
درجة الحرارة العظمى: ٣٨ مئوية
درجة الحرارة الصغرى: ٢٥ مئوية
الرطوبة النسبية: ١٦%
الضغط الجوي: ١٠١١
الرؤية: جيدة جدا

قـــرارات وتـوصـيـات ومـوافـقـات يـصـدرهـا مجلس الـــوزراء

□ بغداد/المدى

اصدر مجلس الوزراء عددا من القرارات والتوصيات بالموافقة على عدد من المشاريع. ونقل بيان تلقت المدى نسخة منه امس ان من بين القرارات

الموافقة على تحويل مبلغ (٥،٩) مليار دينار الى المصارف العراقية في البلدان العربية (لبنان وسوريا والأردن) لتوزيعها رواتب على العوائل المهجرة في تلك الدول من قبل وزارة الهجرة والمهجرين وبالتنسيق مع وزارة الخارجية مع تكليف لجان متخصصة لتوزيع الرواتب بشكل أصولي عن طريق المصارف المذكورة والتي تعتمد على القوائم المقدمة من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تحديد أعداد العوائل النازحة والمهاجرة.

واوضح البيان انه تمت الموافقة على مشروع قانون إنضمام جمهورية العراق الى المعاهدة الدولية في شأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة الى جانب المصادقة على توصيات الإجتماع التداولي المختص بمناقشة إشكاليات عقود وزارة الصحة من ناحية الكلف التخمينية وهي عدم إعتبار موضوع الكلف التخمينية بحد ذاتها سببا لتحريك دعاوى بحق الموظفين مع إبلاغ رئيس هيئة النزاهة قضاة التحقيق بإعتماد الخبراء من ذوي الإختصاص في تحديد اذا ما كانت أسعار العقود ذات العلاقة باهضة من عدمها وإعادة دراسة القضايا المحالة الى هيئة النزاهة من قبل مفتش عام وزارة الصحة وسحب طلبات الإحالة إذا كانت قائمة على أساس عدم وجود كلف تخمينية.

وتابع البيان كما تمت الموافقة على تخويل وزير النقل صلاحية التفاوض والتوقيع على مشروع إتفاقية النقل الجوي بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة قطر بصيغتها المصححة والمعدلة من قبل مجلس شورى الدولة وقيام وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارة النقل بشأن إعداد وثيقة التخويل اللازمة بإسم حكومة جمهورية العراق لوزير النقل وفق السياقات المعتمدة ورفعها الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء من أجل إستحصال توقيع رئيس مجلس الوزراء.

واضاف البيان: ان المجلس قرر الموافقة على أن تتحمل مؤسستا السجناء السياسيين والشهداء تكاليف حج السجناء السياسيين وذوي الشهداء المرشحين لأداء مناسك الحج لهذا العام ٢٠١٠ من موازنتهما حيث ستكون حصة مؤسسة السجناء السياسيين (٤٧٥) مرشح وحصة مؤسسة الشهداء (٩٥٠) مرشح على أن لا يكون المرشح قد أدى مناسك الحج سابقاً ولم يستفد من منحة المؤسسة للأعوام السابقة وأن لا يزيد العدد عن العام الماضي. وحسب البيان وافق المجلس على شمول سيارات المنظمات الدولية بقرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٠ الفقرة ٣ لسنة ٢٠٠٩ والمتضمنة إعفاء سيارات السفارات الأجنبية التي دخلت جمهورية العراق قبل ٢٠٠٩/١/١ من تقديم الأوراق الثبوتية الى وزارة المالية وبالتنسيق مع وزارتي الخارجية والداخلية.

وتابع البيان: كما تمت الموافقة على طلب وزارة التربية بشأن إستثناء بعض مطابع القطاع الخاص العراقي التي ستحال اليها مهمة طباعة الكتب المدرسية للعام الدراسي (٢٠١٠-٢٠١١) من إكمال متطلبات وشروط مقدمي العطاءات والمتضمنة وجوب تقديم الوثائق الأساسية من حيث الكفاءة المالية والحسابات الختامية المصادق عليها من قبل محاسب قانوني للسنوات الثلاثة الأخيرة وحجم الإلتزامات المالية لهذا العام فقط.

و الموافقة على قرار اللجنة الإقتصادية الخاص بتسعيرة الشلب لهذا العام بمبلغ ٦٥٠ الف دينار للطن الواحد.

الموجز

تأهيل متنزة الزوراء

واصلت أمانة بغداد أعمال تأهيل متنزه الزوراء و تهيئة الفضاءات الفارغة والساحات والحدائق العامة لزراعتها خلال الموسم الحالي.

وقال مصدر اعلامي لـ (المدى) امس أن ملاكات دائرة المشاتل والتشجير واصلت أعمال تأهيل وتطوير أجزاء من متنزه الزوراء وأعمال تشذيب وسقي المزروعات وصيانة ألعاب الأطفال وإدامة المرافق السياحية فيه إذ إستقطب العديد من الزوار خلال الإسبوع الماضي وصل عددهم الى حوالي (٣٥٨٠٠) زائر.

بحث تصاميم ميناء الفاو

اوضح الناطق الاعلامي لموانئ العراق ان الشركة عقدت لقاءات مع مجموعة الشركات الايطالية واللجنة الفنية المشكلة لميناء الفاو الكبير.وقال انمار الصافي:"عقدت اللجنة الفنية المشكلة من مؤانى العراق اجتماعا مع فريق المسح الميداني للشركات الايطالية التي رست عليها اعمال التصاميم الهندسية لمشروع ميناء الفاو الكبير لبحث امكانية بدء الاعمال في المسح الميداني للموقع المقرر انشاء الميناء عليه.

تواصل تسلّم الحنطة

تواصل تسلّم سايلوات محافظة واسط (الكوت، الصويرة) تسلّم محصولي الحنطة والشعير عن طريق سايلوات المحافظة، وأشار مصدر لـ(المدى) امس قائلا بلغت الكميات المستلمة لمحصولي الحنطة والشعير في محافظات واسط ٧٤ إلف طن، حيث بلغت كميات الحصاد لمحصولي الحنطة وعن طريق الحصاد الميكانيكي ٤٦ إلف طن المسوّقة إلى سايلوات الكوت والصويرة والمخازن الأخرى.

نقل السكّر بالقطارات

قامت الشركة العامة للسكك الحديد العراقية/ إحدى تشكيلات وزارة النقل بالتعاقد مع تجار القطاع الخاص لنقل سكر بالقطار بكمية ١٠٠٠ طن من ميناء أم قصر إلى بغداد وبأسعار تشجيعية، وتعد هذه العملية هي الأولى من قبل القطاع الخاص بعد الدعوة التي وجهتها وزارة النقل إلى القطاعين العام والخاص لاستثمار الخدمات التي تقدمها الشركة العامة لسكك الحديد لنقل البضائع والسلع بواسطة القطارات لما تتميز به بقلة التكاليف والدقة في المواعيد.

العمل تدرس قانوناً يضمن حقوق العمال

□ بغداد/يوسف الطائي

تدرس وزارة العمل الى اصدار قانون جديد يمنح امتيازات جديدة للعمال، ويلغي قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (١٥٠) لسنة ١٩٨٧ ومارافقه من تطبيق.

وقال مصدر مسؤول في الوزارة لـ(المدى) امس ان القانون يهدف الى حماية حقوق العمال واصحاب العمل، ومساعدة العمال لايجاد العمل المناسب لهم وتدريبهم ومساعدة اصحاب العمل لايجاد العمال المناسبين لهم وحماية التنظيمات النقابية العمالية، بالاضافة الى تنظيم عمل الاجانب الراغبين بالعمل في العراق، وتنفيذ اتفاقيات العمل العربية والدولية المصادق عليها قانونا.

واضاف ان القانون يهدف أيضا الى تدريب الشباب ماقبل التشغيل، وتطوير المهارات واعادة تدريب العمال لرفع مستوى كفاءتهم المهنية والانتاجية، فضلا عن اعادة تدريب العمال والعاطلين والمعرضين للبطالة.

واشار المصدر الى ان الوزارة ستعقد ندوة موسعة لترويج مضامين قانون العمل الجديد وتحت شعار"أرساء القيم الانسانية والديمقراطية للعمل بما يخدم مسيرة الاقتصاد الوطني، اليوم الاربعاء، موضحا ان مشروع قانون العمل يتضمن أهم المبادئ والاحكام التي جاء بها الدستور وخلاصة بالمبادئ والاحكام التي نصت عليها الاتفاقيات العربية والدولية التي صادق أوأنضم اليها العراق.

وبين المصدر أن المشروع أحتوى على مبادئ جديدة تجسدت في الغاء قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (١٥٠) لسنة ١٩٨٧ ومارافق من تطبيق هذا القرار من آثار سلبية، وان احكام هذا المشروع فيها الكثير من التفاصيل وأمتيازه بنوع من الدقة والوضوح.

بابل: البلديات طعنت بفك دوائر الوزارة وارتباطها بالمحافظة

□ بابل/ اقبال محمد

اعلن معاون محافظ بابل للشؤون الادارية محمد جواد محمد ان وزارة البلديات والاشغال قدمت طعنا الى المحكمة الاتحادية حول قانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٠ المتعلق بفك ارتباط دوائر الوزارة وارتباطها بالمحافظة.

واشار محمد ان القانون المذكور ينص على تشكيل مديرية عامة للشؤون البلدية ترتبط بالمحافظ مباشرة وتتكون من اربع مديريات هي البلديات والماء والمجاري والتخطيط العمراني ويقوم مجلس المحافظة باعداد تشريع حول هيكلية الدوائر ومهامها.

واشار الى ان محافظ بابل عقد اجتماعين مع الدوائر المعنية في المحافظة للتباحث حول كيفية اعتماد الالية التي نص عليها القانون والذي سبق لمجلس النواب ان شرعه وحصل على مصادقة مجلس الرئاسة الموقر.

وذكر معاون المحافظ ان هناك تريث على تنفيذ هذه الالية لحين حسم الطعن المقدم من وزارة البلديات والاشغال من قبل المحكمة الاتحادية.

من جهة اخرى اعلن معاون محافظ بابل فك ارتباط دوائر الرعاية الاجتماعية من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وربطها بمحافظة بابل من خلال تشكيل مديرية عامة للشؤون الاجتماعية في المحافظة مؤلفة من اقسام الرعاية الاجتماعية والحماية الاجتماعية واصلاح الاحداث مؤكدا ان فك الارتباط سيكون على مرحلتين بعد استكمال الجرد النهائي والعمل جاري على تنفيذ قانون ١٨ لسنة ٢٠١٠.

الموارد المائية تبرم عقوداً مع الجامعات العراقية

بغداد/المدى

ابرمت الملاكات الفنية والهندسية في الهيئة العامة للمياه الجوفية عقودا مع الجامعات العراقية في الدراسات الهيدروجيولوجية والبحوث

،واكد ذلك في بيان تلقت المدى نسخة منه امس موضحا: ان الوزارة ابرمت مع جامعة البصرة عقد بعنوان (دراسة تقديم جبهة المياه المالحة وتأثيرها على المياه الجوفية) والمتضمنة مسح زلزالي انكساري (ثلاث مسارات طول كل منها ٨ كم)، والاشراف والتفسير على المسح الكهربائي (٨٠) نقطة كذلك تم ابرام عقد مع جامعة بغداد بعنوان (تقييم الوضع الهيدروجيولوجي لمكمن ام رضمة ومعرفة امتداده ونوعية مياهه ومواصفاته الهيدروليكية وتقييم الخزن الجوفي وبناء موديل رياضي)

واضاف البيان: كذلك تقييم طريقة المقاومة النوعية لدراسة تلوث المياه الجوفية بالهيدروكاربونات عن طريق استخدام ترتيبات مختلفة الاقطاب وتحديد الامتداد العمودي والافقي بأتجاه الهجرة المختلفة، وتقديم الاستشارات الفنية في حفر ابار المراقبة لرصد مناسيب المياه الجوفية حيث تم انجاز حفر ٦٤ بئر مراقبة من مجموع (١٠٠) بئراً في عموم المحافظات ضمن خطة استكمال حفر ابار المراقبة ورصد مناسيب المياه الجوفية فيها وخزن وتفسير المعطيات لها، وتحقيق نسب انجاز متقدمة في الدراسات المعدة عن ابار المراقبة في محافظتي كربلاء المقدسة والنجف الاشرف لغرض حساب كمية المياه الجوفية المتجددة ولمدة ثلاث سنوات

منع ترويج معاملات إيجار الدور في كربلاء

□ كربلاء/المدى

قال نائب رئيس مجلس محافظة كربلاء المهندس نصيف جاسم الخطابي إن المجلس قرر اتخذ قرارا منع بموجبه ترويج معاملات بيع وإيجار الدور والبساتين والأراضي السكنية لمواطنين من خارج المحافظة كجزء من الخطط الأمنية التي يتطلبها واقع المدينة. وأضاف الخطابي إن تصنيف هذا القرار جاء كجزء من الخطط الأمنية التي يتطلبها واقع المدينة المقدسة والتي قد يستغلها البعض لتكون هذه الأماكن حواضن للجماعات الإرهابية والخارجة على القانون لتنفيذ العمليات المسلحة.. مشيرا إلى إن المواطن من المحافظات الأخرى إذا ما أراد ترويج معاملة شراء دار أو بستان أو عرصة فان عليه الحصول على موافقة من الجهات الأمنية ذات الصلة ومنها اللجنة الأمنية في مجلس المحافظة.

قـــرب المـبـاشـــرة بـتـطـويـر حـقـول نـفـط أبـــو غـرب

□ ميسان/ رعد الرسام

قال محافظ ميسان ان شركة النفط الوطنية التركية وشركة فينوك الصينية ستباشران بتطوير حقول نفط البزركان والفكة وابو غرب شرق المحافظة لإنتاج ٤٥٠ ألف برميل يوميا على مدى السنوات القادمة.وأشار المهندس محمد شياع السوداني الى أن أنتاج حقول ميسان سيبلغ نحو مليون برميل يوميا بضمنها حقول الحلفاية مؤكدا أن ٨٥٪ من العاملين في عمليات التطوير سيكونون من الكوادر العراقية طبقا للعقود المبرمة مع تلك الشركات بأستثناء الاختصاصات غيرالمتوفرة محليا.وبيّن السوداني أنّ سعر أنتاج البرميل الواحد سيكون دولارين وثلاثين سنتاً يخصم

منها ٣٥٪ ضريبة للدولة و٢٥٪ حصة الشريك العراقي والتي هي شركة الحفرالعراقية موضحا ان المحافظة ستقوم بتامين وسائل الراحة والأمان لإقامة الخبراء والشركات وتوفير الدعم اللوجستي، كون ذلك سينعكس بشكل مباشر على المحافظة وتطويرها في كافة المجالات وفقا لقرار مجلس النواب بتخصيص دولار واحد عن كل برميل تنتجه المحافظة بحسب قوله.

تطوير حقول نفط البزركان والفكة وابو غرب